

كتاب الرد على سليمان بن جرير^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[حدوث صفات أفعال الله تعالى]

ذكر الهادي عليه السلام ومن وافقه من العلماء - ما خالفه في ذلك إلا سليمان بن

(١) - العنوان في (أ، د): مسألة عن الهادي إلى الحق عليه وعلى آبائه السلام.

(*) قال في مطلع البدور لابن أبي الرجال في ترجمته لسليمان بن جرير: قال أبو نصر البخاري: هرب إدريس بن عبدالله إلى بلد فاس وطنجة مع مولاه راشد، ودعاهم إلى الدين فأجابوه، وملكوه، فاغتم الرشيد بذلك حتى امتنع من النوم ودعا سليمان بن جرير متكلم الزيدية وأعطاه سباً فذهب سليمان إلى إدريس متوسماً بالمذهب فسرَّ به إدريس بن عبدالله، ثم طلب منه غرة ووجد خلوة من مولاه راشد فسقاه السم وهرب فخرج راشد خلفه فضربه على وجهه ضربة منكرة وعاد وقد مضى إدريس لسبيله. انتهى.

وفي التحف شرح الزلف ما لفظه: قال محمد بن منصور المرادي: قلت لأحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام: حدثني رجل عن أبي الرعد عن أبي البركة عن هرثمة عن هارون الملقب بالرشيد أنه أعطى سليمان بن جرير مائة ألف درهم على أن يقتل له إدريس بن عبدالله، فحدثني أبو عبدالله أحمد بن عيسى بن زيد، قال: كنت عند عمي الحسين بن زيد بمنى في مضر به إذ جاء جماعة من البربر من أهل المغرب من عند إدريس فجلسوا ناحية، وجاء رجل منهم إلى الحسين فسلم عليه، وأكب عليه فناجاه طويلاً، ثم إن الرجل خرج، وقال لنا عمي: أتدرون من هذا؟ قلنا: لا، قال هذا رجل من أهل المغرب من عند إدريس قال لي: جاء رجل من عندكم يقال له سليمان بن جرير، فكان مع إدريس فخالفه في شيء، ودخل إدريس إلى الحمام، فلما خرج أرسل إليه سليمان بسمكة فحين أكل منها أنكر نفسه، وقال: بطني أدركوا سليمان في منزله، فطلب سليمان في منزله فلم يوجد، فسألنا عنه، فقالوا: قد خرج، فأعلمناه، فقال: أدركوه فردوه، قال: فأدركناه، فامتنع علينا، فقاتلناه وقاتلنا، فضربناه على وجهه ضربة بالسيف، وضربناه على يده فقطعنا أصبعه، وفاتنا هرباً ثم قال لنا الحسين بن زيد: رأيتم هذا الأثر، قال أحمد بن عيسى: رأيته مضروباً على وجهه شبيهاً بما وصف البربري، وأوماً أحمد بن عيسى من حد موضع السجود إلى الحاجب، ورأيناه وفي يده ضربة قد قطعت إصبعه الإبهام. قال أحمد بن عيسى: وهو قتل إدريس لا شك فيه، وسليمان هذا كان من رؤساء الشيعة ومتكلميهم فمن يوثق بعده من الناس. اهـ (من التحف). وذكرت القصة في مقاتل الطالبين. وفي لوامع الأنوار نقلاً عن الإمام عز الدين بن الحسن أثناء ذكر الصفات نسبة للإمامية بقوله: سليمان بن جرير الإمامي.

جرير وهو ممن يدعي العلم وهو من المجبرة - أن الرضا والسخط والولاية والمحبة من صفات الفعل، وأنها محدثة، وأنه تعالى لا يسخط ولا يرضى ولا يوالي ولا يعادي إلا عند وجود الأفعال من العبد التي يستحق بها ذلك.

ذكر عن سليمان بن جرير أنه قال: إن الله تعالى لم يزل ساخطاً على من علم أنه يعصيه وراضياً على من علم أنه يطيعه^(١)، موالياً من لم يوجد من أوليائه، معادياً لمن هو معدوم من أعدائه، وأن العبد قد يكون مؤمناً والله تعالى معاد له ساخط عليه إذا كان ممن يكفر في آخر عمره، ويكون راضياً عن الكافر موالياً له محباً له إذا كان يؤمن [بالله]^(٢) في آخر عمره.

قال الهادي إلى الحق عليه السلام: واعلم أن السخط والرضا والولاية والمحبة كما ذكرنا من صفات الأفعال.

والسخط: اسم لكرهية الفعل إذا وقع لوجود المكروه، وكذلك **الرضا** هو: اسم لإرادة الفعل إذا وقع من العبد على الوجوه المرادة، وكذلك يوصف من أراد فعل غيره، ووقع على مراده وعلى ما أراد بأنه^(٣) راض عنه، ويوصف من كره فعل غيره ووقع على ما كرهه بأنه ساخط له، وكذلك يوصف العبد بما دخل تحته من الأفعال، وقد يقال في الفعل الواحد إن زيداً راض به وعمراً ساخط له إذا أراد زيد وكرهه عمرو.

وإذا لم تكن حقيقة السخط والرضا ما ذكرنا لم يمتنع أن تكون هذه الصفة^(٤) من صفات الذات، وإذا كانت كذلك فكان من علم أنه يطيعه مرضياً عنه وهو

(١) - في (هـ): سيطيعه.

(٢) - زيادة من (د). وفي (هـ): يؤمن في آخر أمره.

(٣) - بأنه: مظنن عليها في (أ، د). وفي (ب، هـ): لأنه.

(٤) - في (ب، هـ): الصفات.

في حال كفره، فإذا كان العلم هو الموجب للطاعة والمعصية فلا مخرج للعبد^(١) إذاً من ذلك.

قال الهادي عليه السلام: وقد يكون العبد في المعاصي الجليلة فيكون الله ساخطاً عليه معادياً له، ثم ينتقل إلى الطاعة فينتقل عليه ضد ذلك من الرضا والولاية والمحبة والمعونة له، وقد يكون في طاعة الله عز وجل فيكون الله راضياً عليه، ثم ينتقل إلى المعاصي فينتقل عليه ضد ذلك الرضا وهو المسخط.

واعلم أن الرضا بالفعل هو غير الرضا عن الفاعل، وإنما يرضى عن الفاعل إذا أتى كمال مراده منه، ولأن العبد قد يرضي الله في جميع أفعاله، ويسخطه في وجهه، تبين ذلك أن الصغيرة الواقعة من الأنبياء عليهم السلام مسخطة لله، وإن كان سائر أفعالهم مرضية له، وتبين ذلك أيضاً أن الواحد منا قد يكون مرضياً لغيره في وجهه، ومسخطاً له في آخره، وكذلك في طاعة الكافر وكفره، فإذا صح ذلك لم يجز متى رضي تعالى ببعض أفعال المكلف أن يكون راضياً عنه؛ لأن الرضا هاهنا معلق بالفعل، وإنما يتعلق الرضا بالفاعل إذا أَرْضَى الله عز وجل في أفعاله على قولنا في استحقاق المدح والثواب، فإذا كان العبد مسخطاً لله في وجهه ومرضياً له في وجهه، قيل: إن الله راضٍ ببعض فعله ساخط لبعضه، ولم يتعلق السخط والرضا هاهنا بالفاعل، فإذا علق بالفاعل كان محالاً أن يوصف الله بأنه راضٍ على من هو ساخط عليه.

فأما الولاية من الله تعالى للمؤمنين فإنما يتولى تعظيمهم ومدحهم، ويأمر بذلك بعد استحقاقهم لذلك بأفعالهم.

وأما العداوة فحقيقتها إنزال المضار بالعاصي، واستعمال العداوة [الله^(٢)] من الكافر مجاز؛ لأن الكافر لا يقدر على إنزال المضار به تعالى، وإنما يوصف

(١) - في (ب، هـ): فلا يخرج العبد.

(٢) - ساقط من (ب، هـ).

بذلك من حيث كان عدواً لأوليائه. والمحبة من الله للمؤمنين فإنما المراد بها منه إيصال المنافع إليهم تفضلاً واستحقاقاً.

واعلم أن هذه الصفات إرادة من حيث كان عدواً لأوليائه والمحبة من الله للمؤمنين، فإنما يجوز أن يريد الأفعال ويكرهها، والإرادة فقد صح أنها من صفات الفعل، وإنما يجب أن لا يميز هذه الأوصاف على الله عز وجل من لا يثبت مريداً على الحقيقة، ولا كارهاً، فإذا صح أنها من صفات الفعل وجب القضاء بأنه إنما سخط ورضي بعد وجود ما يوجب ذلك، وذلك لا يجوز إلا بعد التكليف، وبعد تصرف المكلف^(١) بالطاعة والمعصية؛ لأن جميع ذلك منه تعالى جزاء على الأفعال، ولا يحسن مجازاة الفاعل قبل إقدامه على الفعل، وذلك بين [ومما^(٢)] لا يحتاج فيه إلى إطناب.

فأما ما ذكر عن سليمان بن جرير فإنما أتى [فيه^(٣)] من قبل قوله بأنه يقول: إن الله تعالى لم يزل مريداً، ويثبت ذلك من صفات الذات فقال ما قاله، وقد دللنا على بطلان ذلك ببطلان أصله الذي يتعلق به في أن الإرادة من صفات الذات. ومما يبين فساد ذلك أن الساخط إنما يحسن منه أن يسخط على من فعل قبيحاً من علمه فاعلاً لذلك القبيح، لا لعلمه بأن الفعل المسخط له سيقع، ألا ترى أن ذلك يقبح فيه قبل وقوع القبيح كما يقبح منا أن نعاقب بالضرب والإيلاء من لم يأت ما يستحق ذلك منه، فإذا ثبت ذلك لم يجوز منه تعالى أن يسخط على المؤمن من حيث علمه^(٤) أنه سيكفر في آخر أمره، ولو حسن منه ذلك لحسن أن يسخط

(١) - المكلفين (هـ).

(٢) - ساقط من (أ).

(٣) - زيادة من (أ، د، هـ).

(٤) - لفظ «علمه» ساقط من (هـ).

عليه ويعاقبه ويجرمه في حال إيمانه لعلمه بما سيقع [منه^(١)]؛ [لأنه بعلمه عاقبه لا بفعله^(٢)]؛ لأنه لم يقع منه فعل يوجب عقابه، لكن بعلمه عاقبته، ولو حسن ذلك منه لحسن أن يعاقبه، وأن يقدره على الطاعة، ولحسن أيضاً أن يعاقبه مع أنه المانع له من الطاعة، وفساد ذلك ظاهر، وهذه طريقة ما سلكها أحد من الأئمة ولا من العلماء من غيرهم سوى هذه المجبرة فاعلم ذلك.

تم والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

(١) - ساقط من (ب، هـ).

(٢) - بدلها في (ب، هـ): لأنه يعاقبه لعلمه عاقبته لا بفعله.